2013/1/24

بيـان

بعثة جامعة الدول العربيـة

لمراقبة الانتخابات النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية

التي جرت في 2013/1/23

-

1. **بناء على الدعوة الموجهة من السيد عبد الإله الخطيب رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية إلى السيد الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وفي ضوء مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، والتي حددت الحقوق والواجبات لبعثة مراقبة الجامعة، شاركت بعثة من الأمانة العامة جامعة الدول العربية في مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية قوامها (21) خبيراً ينتمون إلى (8) جنسيات عربية ليس من بينها الجنسية الأردنية، وترأس هذه البعثة السفير وجيه حنفي الأمين العام المساعد ورئيس مكتب الأمين العام.**
2. **تضمنت مذكرة التفاهم الموقعة بين الجامعة العربية والهيئة المستقلة للانتخابات مهام البعثة:**
   - **مراقبة عملية الانتخاب.**
   - **مراقبة استخدام وسائل الإعلام العمومية بين المرشحين.**
   - **مراقبة مسار الحملة الانتخابية.**
   - **مراقبة مسار الاقتراع، ومدى الالتزام بالقرارات واللوائح والإجراءات التي حددتها الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية.**
   - **مراقبة عملية فرز النتائج والإعلان عنها.**
3. **أعطت مذكرة التفاهم حرية التحرك لمراقبي الجامعة العربية، والحصول على الوثائق وإجراء الاتصالات اللازمة، وطلب الاستيضاحات من جميع الهيئات المعنية بالعملية الانتخابية، ومتابعة ومراقبة الانتخابات النيابية الأردنية منذ الإعلان عنها وحتى نهايتها بإجراء عملية الفرز وإعلان النتائج، مع ضرورة التزام بعثة الجامعة باحترام قوانين المملكة الأردنية الهاشمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وعدم إعاقة المسار الطبيعي للعملية الانتخابية أو التأثير فيها، والالتزام بالتجرد وبالقوانين والتعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين الدوليين للعملية الانتخابية.**
4. **تابعت الجامعة العربية منذ تلقيها الدعوة المراحل التي مرت بها العملية الانتخابية، بدءاً من عملية تسجيل الناخبين، وفتح باب الترشيح، والحملات الانتخابية، وصولاً إلى اليوم الانتخابي الطويل، وانتهاءً بعمليتي الاقتراع والفرز.**

5. التقت بعثة الجامعة خلال مهمتها بالعديد من الجهات الأردنية المعنية بالعملية الانتخابية منها رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات ووزراء الداخلية والعدل والإعلام، وبعض المسئولين في وزارة التنمية السياسية، وذلك للوقوف على الترتيبات والإجراءات التي تقوم بها الحكومة الأردنية للاستعداد للعملية الانتخابية. كما التقت البعثة بمجموعة من الأحزاب الأردنية والقوى السياسية، بما فيها تلك التي لم تشارك في الانتخابات أو قاطعتها، وبعض منظمات المجتمع المدني، للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول الظروف التي أحاطت بالانتخابات البرلمانية، وسير العملية الانتخابية.

6. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى بعض المحطات والظروف التي صاحبت هذه المرحلة، وشكلت علامة لافتة تجدر الإشارة إليها، وهي:
   - انشاء المحكمة الدستورية العليا.
   - إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات.
   - إقرار قانون للانتخابات النيابية.
   - اقرار قانون الأحزاب.

7. من الأهمية أن أشير إلى بعض الملاحظات التي استمعت إليها بعثة الجامعة خلال لقاءاتها مع المسئولين الأردنيين والأحزاب والقوى السياسية والمدنية:

أولاً: أن تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات يعتبر إنجازاً هاماً على طريق الإصلاح، مع ضرورة ضمان الاستقلالية التامة لهذه الهيئة من خلال تشكيلها، ومراعاة الإجراءات التي تحقق ثقة المواطن الأردني بالمسئولين والعاملين بالهيئة وبدورها ونشأتها.

ثانياً: أهمية معالجة بعض الثغرات التي بانت من التطبيق العملي لبعض أحكام قانون الانتخابات الحالي. وهنا يهمني أن أوضح أن هذه المسألة سلم بها كل من المسئولين في الحكومة الأردنية وأحزاب المعارضة على السواء، وإن اختلف الجانبان في أسلوب تحقيق ذلك.

ثالثاً: أن إجراءات تسجيل الناخبين وتشكيل القوائم العامة لم تكن مقنعة لعدد من الأحزاب والقوى السياسية، وساهمت في احجام عدد من المواطنين الأردنيين عن التفاعل الايجابي مع الانتخابات، كما أنها فتحت الباب أمام المال السياسي، والذي واجهته السلطات الحكومية وقدمت مرتكبيه إلى العدالة.

رابعاً: غياب ثقة المواطن الأردني في العملية الانتخابية بكافة عناصرها وجوانبها وذلك نتيجة التراكمات السلبية لماضي تلك الانتخابات، وهو ما يستلزم خطوات إضافية إلى تلك التي بدأتها الحكومة الأردنية لإجراء الانتخابات الحالية.

خامساً: الاشارة إلى عدم تكافؤ الفرص في الحملات الإعلامية للانتخابات، حيث لم يكن هناك سقف مالي للانفاق الانتخابي، كما تم استخدام الاعلام الخاص لصالح بعض المرشحين حتى قبل الاعلان عن انطلاق الحملة الانتخابية.

سادساً: أن قانون الأحزاب يحتاج إلى معالجات كثيرة لتنمية الحياة الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية والتي ما زالت تسيطر عليها النزعة العشائرية، وهو ما اظهرته الانتخابات الحالية.

سابعا: أن تخصيص عدد 27 مقعداً للقائمة الوطنية من أصل 150 مقعداً غير كاف، ويفضل إعادة النظر في هذه النسبة عند تعديل قانون الانتخابات.

ثامناً: أن المملكة الأردنية الهاشمية لديها نسبة كبيرة ومؤثرة من مواطنيها المغتربين في الخارج لا يتم تمكينهم من ممارسة حقهم الانتخابي.

8. انتشر مراقبو بعثة الجامعة في (9) محافظات هي: (عمان – الزرقاء – إربد – البلقاء – الكرك – مادبا – عجلون – جرش – المفرق) وزار المراقبون (627) محطة اقتراع تواجدت في (222) مركزاً انتخابياً، وحضروا عملية الفرز في (19) محطة اقتراع. وفي ضوء مراقبة بعثة جامعة الدول العربية لمجريات يوم الانتخاب، انتهت إلى الملاحظات التالية:

أولاً: الملاحظات الإيجابية:

- **اتسمت العملية الانتخابية في مجملها بالاعداد والتنظيم الجيد، وهنا يلزم الإشادة بالجهد الكبير الذي بذلته الهيئة المستقلة للانتخابات في هذا الخصوص، رغم حداثة نشأتها والإطار الزمني المحدود الذي أتيح لها.**
- **استخدام أجهزة الحاسب الالي أدى إلى تسهيل عملية الاقتراع وسرعة الوقوف على مستوى المشاركة بشكل مستمر.**
- **التزام مراكز الاقتراع بالمواعيد المحددة لبدء عملها.**
- **توافر المواد اللوجيستية اللازمة لاتمام عملية الاقتراع.**
- **الإقبال الملحوظ للمرأة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة على التصويت.**
- **حرية المواطن الكاملة في القيام بواجبه الانتخابي دون عوائق.**
- **تعاون رؤساء وموظفي محطات الاقتراع مع الناخبين خلال الإدلاء بأصواتهم.**
- **النشاط الملحوظ لمنظمات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية.**
- **إلمام موظفي اللجان الانتخابية بإجراءات عملية الاقتراع وبمهامهم.**
- **اتسمت عملية الفرز بالشفافية المطلوبة.**
- **الإشادة بأداء المتطوعين المكلفين من الهيئة المستقلة للانتخابات، وبرجال الأمن في تنظيم وتأمين إدلاء المواطنين بأصواتهم.**

ثانياً: الملاحظات السلبية:

- **انتشار ظاهرة الدعاية الانتخابية خارج مراكز الاقتراع، كما لاحظت البعثة استمرار الدعاية الانتخابية داخل بعض المراكز، وتواجد بعض المرشحين وأنصارهم داخل محطات الاقتراع للتعريف بأنفسهم. وهنا**

اود الإشارة إلى أن هذه المسألة ترجع في الأساس إلى عدم إلمام المرشحين والناخبين ومسئولي عملية الاقتراع بالقيود والضوابط المنظمة لحملات الدعاية.

- عدم وعي بعض الناخبين بخطوات وإجراءات عملية الاقتراع، الأمر الذي يتطلب زيادة حملات التوعية مستقبلاً.
- حدوث مشاكل واعتراضات على مصاحبة المرافقين لذوي الاحتياجات الخاصة أثناء الاقتراع، وهو ما جعلهم عرضةً لطلب المشورة والمساعدة في إدلائهم بأصواتهم.
- وجود رجال الأمن بكثافة داخل بعض مراكز الاقتراع، مع ملاحظة أن بعثة الجامعة لم تسجل أي تدخل أو تأثير منهم على أي من الناخبين.
- امتناع عدد من المسؤولين في بعض محطات الاقتراع عن تزويد مراقبي الجامعة بالبيانات والمعلومات الخاصة بعدد المسجلين في كشوف الانتخابات بحجة عدم وجود تعليمات لهم في هذا الشأن.
- لاحظت بعثة الجامعة وضع الساتر في عدد من محطات الاقتراع بطريقة لا تتماشى مع معايير الخصوصية التي يجب توفيرها للناخب.

9. في ضوء المعطيات السابقة، تؤكد بعثة جامعة الدول العربية على أن هذه الانتخابات البرلمانية تمثل خطوةً على طريق إصلاح المسيرة الديمقراطية في الأردن، مكنت المواطن الأردني من الإدلاء بصوته دون عوائق، وأجريت في ظل ترتيبات غير مسبوقة، وفي إطار مؤسسات واليات مهدت لعملية انتخابية تضع الأساس لإعادة الثقة للناخب الأردني.

وبهذه المناسبة، أتوجه بالشكر والتقدير إلى الهيئة المستقلة للانتخابات، وعلى رأسها السيد عبد الإله الخطيب رئيس الهيئة، على التعاون والتجاوب مع بعثة جامعة الدول العربية ولم يتوان أعضاؤها عن تقديم كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة، بما أسهم في تسهيل وإنجاح مهمة البعثة.

10. سوف ترفع البعثة تقريرها النهائي عن هذه المهمة إلى الأمين العام للجامعة، متضمناً ملاحظاتها التفصيلية ومُبينةً الايجابيات والسلبيات التي لاحظتها، والتوصيات الخاصة بتدارك السلبيات في الانتخابات القادمة، وضمان مشاركة أوسع من جانب الشعب الأردني الشقيق. وسوف يرسل الأمين العام نسخة من هذا التقرير إلى الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية.